



الباب الثاني

الحكم

تعريف الحكم: هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين على جهة الاقتضاء(الطلب) أو التخيير(التسوية) أو المتعلق بالأعم من أفعال المكلفين على جهة الوضع (الحكم الوضعي).

شرح التعريف:

الخطاب: هو في اللغة عبارة عن توجيه الكلام المفید إلى الغير بحيث يسمعه. لكن الخطاب هنا بهذا المعنى أمراً اعتبارياً لا يتضمن بالوجود كما يتضمن به الحكم بعد البعثة حيث يقال: الحكم موجود فكان المراد به الكلام المخاطب به.

خطاب الله تعالى: عبارة عن كلامه النفسي المدلول عليه بالكلام اللفظي سواء كان قرآناً أو سنه أو إجماعاً، أو قياساً أو غير ذلك من سائر الأدلة، حيث أنها معرفة لخطاب الله تعالى كافية عن أحکامه وليس مثبتة لها.

بأفعال المكلفين: يراد بأفعال ما صدر عن المكلف من قول أو فعل أو اعتقاد، والمكلفين جمجم مكلف ويراد به البالغ العاقل الذي بلغه الدعوة.

على جهة الاقتضاء أو التخيير: الاقتضاء معناه (**الطلب**) سواء كان طلب فعل أو طلب ترك، وسواء كان كل منهما جازماً أو غير جازم.

أما التخيير فمعناه (**التسوية**) بين الفعل والترك فشمل ذلك الأحكام الخمسة (**الإيجاب والندب والتحريم والكرامة والإباحة**).

أو المتعلق بالأعم: معطوف على قوله: المتعلق بأفعال المكلفين والأعم من أفعال المكلفين هو الذي يشملها وغيرها.

أما الوضع: فهو الجعل على نحو خاص كجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً أو في الترتيب للتوزيع فهي تفيد أن الحكم نوعان:

(أ) نوع خاص بأفعال المكلفين . (ب) نوع يشمل أعمال المكلفين وغيرهم

الفرق بين الحكم عند الأصوليين والفقهاء:

قول الأصوليون: يرى بأن الحكم هو نفس الخطاب الذي وجهه الشارع طالباً به من المكلف فعل أمر من الأمور. أو الكف عنها. أو مخيراً بين أن يفعل

وألا يفعل، أو جاعلاً شيئاً من الأشياء سبباً، أو شرطاً، أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً.

نحو (إذا قمت إلى الصلاة فاغسلوا). ولا تقربوا الزنا. كتب عليكم الصيام) وما ماثلها أحكام عند الأصوليين باعتبار أنها دالة على الخطاب النفسي المتعلق بفعل المكلف أو الأعم منه

قول الفقهاء: فيرون أن الحكم هو أثر ذلك الخطاب الذي هو عبارة عن شرطية الطهارة للصلوة. والحرمة للزنا. والوجوب للصوم.

أركان الحكم

الحكم له أركان يتوقف عليها وجوده في الخارج وهي ثلاثة:

1. المحكوم به 2. المحكوم عليه 3. المحاكم

1. المحاكم:

تعريف المحاكم

ذهب العلماء جميعاً معتبرة وأشاعرة إلى القول بأن المحاكم بمعنى منشئ الحكم ومصدره هو الله وحده تبارك وتعالى ، فلا حكم إلا ما حكم به ، ولا شرع إلا ما شرعه ، وهذا محل إجماع المسلمين

الخلاف بين المعتبرة والأشاعرة في معرفة الحكم ومظاهره

ذهب المعتبرة : وفريق من الجعفرية إلى أن العقل قد يستقل بمعرفة الأحكام التكليفية وإدراكتها. ويجعى الشعاع مؤكداً لحكم العقل فيما

يعلم العقل بالضرورة كالعلم بحسن الصدق النافع أو بالنظر كحسن الصدق الضار. أما ما لا يعلمه العقل بالضرورة ولا بالنظر كصوم آخر يوم من رمضان وتحريم صوم أول يوم من شوال. فالشرع تكو مظهراً لحكمه لمعنى حقه علينا.

وذهب الأشاعرة: يقول جمهور الأصوليين إلى أن المعرف للأحكام التكليفية . وترتبط الثواب على الفعل والعقاب على الترك إنما هو الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق الوحي. ولا سبيل لمعرفته بدونه.

لكتنا إذا دققنا النظر في خلافهم وجذبناه يرجع إلى خلاف آخر بينهم هو : هل العقل يدرك في الأفعال حسناً وقبحاً. أو أنه لا يدرك فيها شيئاً من ذلك.

قول الماتريدية : وما ذهب إليه محققاً الحنفية وبعض الأصوليين ، وفريق من المذهبين وغیرهم. بأن الأفعال حسناً وقبحاً يستطيع العقل إدراكها في معظم الأفعال بناءً على ما في الفعل من صفات ، وما يتربّط عليه من مصالح ومتاعب ، ولكن لا يلزم من كون الفعل حسناً حسب إدراك العقل أن يأمر به الشرع ، ولا يلزم من كون الفعل قبيحاً أن ينهى عنه الشرع ، لأن العقول مهما نضجت فهي قاصرة ، ومهمة اتسعت فهي ناقصة. وعلى هذا فكل ما يمكن أن يقال: هو أن ما في الفعل من حسن يدركه العقل ، يجعل الفعل صالحاً لأن يأمر به الشرع ، وأن ما في الفعل من قبح يدركه العقل يجعل الفعل صالحاً لأن ينهى عنه الشرع، ولا يقال: إن الحسن والقبح موجبان لحكم الله بالأمر والنهي. وبينوا على ذلك: أن الله لا يدرك بدون وساطة رسول وتبلیغه ، ومن ثم : فلا حكم لله في أفعال العباد قبل بعثة الرسل أو قبل بلوغ الدعوة ، وحيث لا حكم فلا تكليف ، وحيث لا تكليف فلا ثواب ولا عقاب.

القول المختار: القول الثالث هو الراجح المؤيد بالكتاب وبالعقل ، أما الكتاب فيه آيات كثيرة تدل على أن الله إنما يأمر بما هو حسن وينهى عما هو قبيح ، والحسن والقبح ثابتان للأفعال قبل الأمر والنهي ، ومنها قوله تعالى : (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْمُعْدُلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَنَهَا عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۖ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) (النحل: 90)

وقال تعالى: (يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيَحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيَحْرَمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَابَ) (الأعراف: 157)

فما أمر به الشارع من عدل وإحسان ومحظوظ ، وما نهاه عن فحشاء ومنكر ويعني ، وما أحل لهم من طيبات ، وما حرم عليهم من خباث ، كل هذه الأوصاف الحسنة أو القبيحة: كانت ثابتة للأفعال قبل ورود حكم الشرع فيها ، مما يدل على أن للإفعال حسناً وقبحاً ذاتين.

والعقل يدرك حسن بعض الأفعال وقبح البعض الآخر بالضرورة : كحسن العدل والصدق ، وقبح الظلم والكذب ، ولكن حكم الله لا يعرف إلا عن طريق الرسول ، فما لم يأت رسول يبلغ الناس حكم الله ، فلا يثبت في أفعال الناس حكم بالإيجاب أو التحريم بدليل قوله تعالى : (وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً) (الأسراء: 15)

فلا عذاب قبل بعثة الرسول أو بلوغ الدعوة ، وحيث لا عذاب فلا تكليف فلا حكم لله في أفعال العباد على وجه طلب الفعل أو التخيير بينهما.

2- المحكوم عليه:

تعريف المحكوم عليه: هو المكلف الذي تعلق الخطاب بفعله .

شروط صحة التكليف:

يشترط في الإنسان حتى يصح تكليفه شرعاً : أن يكون قادراً ، بنفسه أو بالواسطة على فهم خطاب التكليف الموجه إليه ، ويتصور معناه بالقدر الذي يتوقف عليه بالامتثال ، لأن الغرض من التكليف الطاعة والامتثال ، ومن لا قدرة له على الفهم لا يمكنه الامتثال. وقدرة على الفهم إنما تكون بالعقل ، ويكون خطاب الشارع مما يمكن فهمه ومعرفته المراد منه . ولما كان العقل أمراً باطنًا لا يدرك بالحس ، وغير منضبط ، مقام العقل لأنه مظنته ، وجعل مناط التكليف بلغ الإنسان عاقلاً ، وحط عنه التكليف قبله تخفيضاً عنه. ودليل ذلك ، قوله عليه الصلاة والسلام : "رفع القلم عن ثلاثة ، عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يتحتم ، وعن المجنون حتى يفتق " ، وفي رواية حتى يعقل . فإذا بلغ الإنسان الحلم ، وكانت أقواله وأفعاله جارية على حسب المألف المعتمد بين الناس ، مما يستدل به على سلامته عقله ، حكم بتكليفه لتحقيق شرط التكليف : وهو البلوغ عاقلاً . فالملتفت إذن هو البال العاقل دوه غيره من صبي عاقل أو بالغ غير عاقل.

وعلى هذا لا يكلف المجنون ولا الصغير ممّا كان أو غير ممّا كان أو غير مميز . أما ما ذهب إليه جمهور الفقهاء : من لزوم الزكاة في مال المجنون والصغير ، وما

ذهب إليه جميع الفقهاء : من وجوب نفقة القريب والزوجة وضمان المخلفات عليهم ، فليس بذلك تكليفاً للصغير والمجنون ، وإنما هو تكليف لوليهما

بأداء هذه الحقوق من مالهما ، وإنما وجبت هذه الحقوق عليهم لأنهما يملكان أهلهما ووجوب وللحديث بقية

في
السلسلة الأصولية

كاتب المقالة : الشيخ / محمد فرج الأصفر
تاريخ النشر : 08/11/2013
من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر
رابط الموقع : www.mohammdfarag.com